طالبت الادارة الامريكية وأعضاء الكونغرس حث الملك عبد الله الثاني ومدير دائرة المخابرات العامة وضع حد للانتهاكات التي تقوم بها المخابرات

«هيومن رايتس ووتش» حول الأردن: صلاحيات الإعتقال «غامضة».. العشرات يوقفون بدون «تهمة».. وخروقات لحقوق الانسان

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت «هيومن رايتس ووتش» في تقرير نشرته امس ان دائرة المخابرات العامة الأردنية كثيراً ما تنفذ اعتقالات عشوائية وتمارس الإساءة بحق المشتبه بهم في مركز الاحتجاز الخاص بها. ويحتجز كثير من هؤلاء انفرادياً دون اتهامهم بجرائم وإلى أن يُخلى سبيلهم آخر الأمر. وطالبت «هيومن رايتس ووتش» إدارة جورج بوش وأعضاء الكونغرس بحث العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني واللواء محمد الذهبي، مدير دائرة المخابرات العامة الأردنية، والذي يرافق الملك في رحلته، على النظر في القضايا المذكورة.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش»: كثيراً ما يجهل المحتجزون لدى الدائرة سبب وجودهم هناك، ولا تكون أمامهم وسيلة للاتصال بأسرهم أو محاميهم. وأضافت بأنه: وعندما يزداد اعتماد الحكومات على أجهزة المخابرات، يكون من المهم بشكل خاص ضمان عمل هذه الأجهزة ضمن إطار المعايير الأساسية لحقوق الإنسان الدولية.

ويوثق التقرير الواقع في 66 صفحة، وعنوانه «اعتقالات مُريبة: دائرة المخابرات العامة ومشكلة سيادة القانون في الأردن» الاعتقالات العشوائية والمعاملة المسيئة بحق المحتجزين في مركز الاحتجاز الرئيسي بدائرة المخابرات العامة في عمان. ويخلص التقرير إلى عدم وجود قاعدة واضحة في القانون الأردني بشأن وظيفة الضابطة العدلية التي تمارسها دائرة المخابرات؛ وإلى أن المحتجزين لا يستطيعون الحصول على مراجعة قضائية مستقلة لأسباب اعتقالهم واستمرار احتجازهم.

وطالبت «هيومن رايتس ووتش» ان على الحكومة الأردنية التحقيق في ما تقوم به دائرة المخابرات العامة من اعتقال واحتجاز، بما في ذلك الادعاء بحدوث التعذيب؛ إلى جانب الملاحقة القضائية لأي موظف يشتبه بسوء سلوكه. كما أن عليها الحد من قدرة المخابرات على تنفيذ الاعتقالات أو اتخاذ القرار بشأن استمرار احتجاز الأشخاص، إلا حين يخضع ذلك لرقابة قضائية مستقلة وصارمة وفقاً لأسس قانونية واضحة. ويجب تمكين جميع المحتجزين من الحصول على المشورة القانونية بأسرع ما يمكن، ومن الاعتراض على احتجازهم أمام محكمة مستقلة.

ويتناول التقرير على نحو مفصل حالات 16 شخصاً ممن اعتقلتهم دائرة المخابرات العامة، بمن فيهم عصام البرقاوي. ففي 27 كانون الأول (ديسمبر) 2004، وبعد أن أمضى قرابة عامين رهن الاحتجاز، وجدت محكمة أمن الدولة البرقاوي بريئاً من تهمة التخطيط لمهاجمة السفارة الأمريكية وعدد من الأهداف الأخرى. لكن المخابرات لم تطلق سراحه إلا في 28 حزيران (يونيو) 2005، أي بعد ستة أشهر من ذلك. ثم عادت دائرة المخابرات العامة لاعتقاله بعد أسبوع واحد، ويدّعى بأنهم قالوا له: ربما تكون المحكمة قد أطلقت سراحك، لكننا لم نفعل. وما زال البرقاوي رهن الحجز الانفرادي لدى المخابرات. ويقول مسؤولون أردنيون أن الحكومة تتهمه بالتآمر، لكن البرقاوي، وبعد أكثر من سنة على اعتقاله، لم يمثل بعد أمام محكمة أمن الدولة أو أمام أية جهة قضائية أخرى.

كما تواصل دائرة المخابرات العامة احتجاز شخص آخر دون تهمة، وهو عدنان محمد صادق أبو نجيلة، منذ أكثر من ثلاث سنوات. وكانت المخابرات قد اعتقلته للمرة الأولى في ايلول (سبتمبر) 2003 ثم أخلت سبيله في 24 آب (أغسطس) 2004 دون توجيه تهمة إليه. وبعد ثلاثة أيام عادت فاعتقلته، ومازالت تحتجزه دون تهمة.

ويوثق التقرير أيضاً حالات قامت المخابرات فيها باعتقال الأشخاص لمجرد كونهم من أقارب بعض المطلوبين المشتبه فيهم. ومن أمثلة ذلك اعتقال المخابرات لفهمي س البالغ 17 عاماً، وهو شقيق رامي س الذي كان في المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت من كانون الأول (ديسمبر) 2000 – كانون الثاني (يناير) 2001، وقولها له: إننا نأخذك بدلاً من شقيقك.

وعلى حد علم «هيومن رايتس ووتش»، لم تباشر النيابة العامة الأردنية أية تحقيقات جزائية في ما يُدعى به من اعتقالات عشوائية أو تعذيب أو خرق للحق في إجراءات الإنصاف القضائي.

إن في القانون الأردني أحكاماً تجرم إساءة استخدام الموظفين لسلطاتهم. لكن موظفي دائرة المخابرات العامة، وغيرهم من العسكريين، يقعون ضمن ولاية القضاء العسكري، وهو نفس الجهة التي يخولها قانون محكمة أمن الدولة توجيه التهم وتمديد احتجاز الموقوفين الأمنيين ثم مقاضاتهم أمام محكمة أمن الدولة. ولا يفي هؤلاء المدعون العامون العسكريون، ولا قضاة محكمة أمن الدولة، بمعايير الاستقلالية والحياد اللازمة للنظر في قانونية الاحتجاز.

وطلبت «هيومن رايتس ووتش» من دائرة المخابرات العامة في 17 أيلول (سبتمبر) 2005، و أيضاً في 23 كانون الثاني (يناير) 2006، المزيد من المعلومات وترتيب لقاء مسؤوليها، إلا أنها لم تتلق أي رد علي الرسالتين. وفي 25 تشرين الأول (اكتوبر) 2005، طلبت «هيومن رايتس ووتش» من وزارة الخارجية الأردنية أجوبة عن مصير المعتقل عدنان محمد صادق ابو نجيلة، إلا أنها لم تتلق رداً. وأخيراً، طلبت «هيومن رايتس ووتش» عقد اجتماع مع مسؤولي دائرة المخابرات العامة في أواخر حزيران (يونيو) أو أوائل تموز (يوليو) من خلال القنوات الخاصة ومن خلال متحدث باسم الحكومة ولم يتم الرد على ذلك.

وفيما يلي الملامح الأساسية لأهم ما جاء في هذا التقرير الذي ناقش الأسس القانونية لما يجري:

الاعتقال التعسفي

الاعتقال والاحتجاز في الحالات التي تحققت فيها «هيومن رايتس ووتش» ظهر أنه كان تعسفيا ويمثل انتهاكا لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الأردني. وتحدد مجموعة الأمم المتحدة العاملة على الاعتقال التعسفي المعايير التالية: يكون الاحتجاز تعسفياً إذا:

1ـ لم تقدم السلطات سنداً قانونياً يبرر التجريد من الحرية، كأن تبقى الشخص قيد الاحتجاز بعد فراغه من تنفيذ الحكم أو رغم صدور قانون عفو يشمله (الفئة الأولى).

2ـ نتج التجريد من الحرية عن ممارسة الشخص حقوقه أو حرياته التي يكفلها القانون مثل حرية الاعتقاد أو حرية التعبير (الفئة الثانية).

3ـ كانت انتهاكات المعايير الدولية للمحاكمة المنصفة جسيمة إلى حدٍ يسبغ طبيعةً تعسفية على التجريد من الحرية (الفئة الثالثة).

وفي الكثير من الأحوال تتم عمليات اعتقال الأشخاص من دون مذكرة اعتقال أو بمذكرة خاوية، كما يتم تفتيش المنازل من دون مذكرة. كما ولا يكشف الضباط عن هويتهم للمشتبه بهم الذين يعتقلونهم، كما ولا يتم إبلاغ هؤلاء أو أسرهم بالمكان الذي يأخذون اليه. ولا يعطى المعتقلون الحق في إبلاغ أقاربهم عن مكان تواجدهم، أو الاستعانة بمحام في الأيام الأولى أو الأسبوع الأول من الاحتجاز.

الملك عبد الله الثاني

وفي الحالات التي حققت فيها «هيومن رايتس ووتش»، نفذت السلطات الأمنية عمليات بدون سبب واضح ـ ولا يبدو أن المشتبه بهم شاركوا في تنفيذ أو إعداد أي نشاط إجرامي. ولم يقم أي من المعتقلين بالافادة بأن ضباط دائرة المخابرات العامة او المدعي العام قاموا بتقديم أدلة ملموسة أو ادعاءات محددة تدل على أي عمل إجرامي.

التعذيب وسوء المعاملة

لقد أخبر أربعة عشر من أصل ستة عشر من المحتجزين أو عائلاتهم «هيومن رايتس ووتش» إنهم تعرضوا لنوع من سوء المعاملة، وفي بعض الحالات لتعذيب فعلي. وقال واحد من اثنين قالا بأنهما لم يتعرضا لسوء المعاملة، أنه هُدِّد بالتعذيب. كما أكد جميع المحتجزين أو عائلاتهم إنهم وضعوا في الحجز الانفرادي خلال فترة الاحتجاز لفترات تتراوح بين يومين وعدة أشهر.

وأحد أشكال التعذيب التي تمارس هو الضرب على باطن القدمين (الفلقة)، وهو شكل من التعذيب واسع الانتشار في العديد من البلدان. وقد ورد ذكر القيام بهذه الممارسة منذ أكثر من عشر سنوات من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص عن التعذيب، ومن الواضح أنها مستمرة حتى الآن. فقد أكد أربعة محتجزين أو عائلاتهم ممن قابلناهم في الأردن أن عناصر أمن ضربوهم بعصي الخيزران على الأجزاء السفلى من الساق وباطن القدم. وتحدث محتجزان، في شهادتين منفصلتين، عن شكل من التعذيب يدعى «المشي على الملح والخل». ووصفا كيف كان الضابط يسكب الخل على الأرض ويضع فوقه الملح في دائرة صغيرة من بهو التعذيب الذي تبلغ مساحته 40 م طولاً و20 م عرضاً، ويجبرونهم من ثم على المشي على هذه الدائرة لمدة خمس دقائق حفاة، بينما أقدامهم مازالت تنزف من جراء الفلقة. ويقول محتجزون سابقون إنهم تعرضو إلى ممارسات تعذيب أخرى قاسية ولاإنسانية ومهينة. حيث أجبر أربعة من هؤلاء على الجلوس مشدودي الظهر لساعات، دون حركة، وفي حال تحركهم يقوم أحد أفراد المخابرات بضربهم. وقال اثنان إنهما أجبرا على القرفصة أو الوقوف في وضعيات غير مريحة لمدد طويلة تصل إلى 30 ساعة. وقال محتجز آخر إن العناصر أجبروه على خلع كل ملابسه أثناء التحقيق. ومما هو مؤكد أن الأطباء العاملين في السجن المركزي لدائرة المخابرات العامة على دراية بالانتهاكات التي تؤدي إلى الإصابات التي يعالجونها، ومع ذلك فهم لم يعترضوا عليها أو لم يناقشوها بشكل ناجح مع مدير الدائرة أو مع السلطات القضائية أو التنفيذية الأخرى. ويؤكد فتحي أبو نصار، رئيس لجنه الحريات التابعة للنقابات المهنية، والتي تضم كذلك نقابه الأطباء، ان مثل هذه الاحتجاجات غير ظاهرة لا في السر ولا في العلن. وحسب نقيب الأطباء الأردنيين فإن الأطباء العاملين في الدائرة هم ضباط عسكريون. كما أن السجناء والذين يحتاجون إلى رعاية طبية، يتم نقلهم إلى المدينة الطبية الملكية وليس إلى مستشفى البشير الذي يعالج فيه نزلاء السجون الأخرى. ويجب أن يتمتع المحتجزون في دائرة المخابرات العامة، كما في أي مركز توقيف آخر، بحق الحصول على الفحص والمعالجة الطبية المستقلة.

ويقول المسؤولون الأردنيون أن ادعاء المحتجزين بالتعذيب ليس إلا محاولةً للحصول على البراءة أو لإسقاط التهم عنهم. لكن 13 من هؤلاء المحتجزين الستة عشر قد أخلي سبيلهم دون محاكمة، وهم لا يستفيدون شيئاً من استمرار الادعاء بأن المخابرات أساءت معاملتهم.

توصيات

وبغية ضمان احترام حقوق الإنسان من قبل الموظفين المكلفين بمهام الضابطة العدلية، وموظفي المخابرات بوجه خاص، ينبغي على الأردن القيام بإصلاحاتٍ مؤسساتية. فعلى المستوى التنفيذي، يجب على الحكومة ضمان توفر الأساس القانوني لممارسة صلاحية الاعتقال والاحتجاز من قبل قوى الأمن، وضمان التزام ضباط المخابرات وعناصرها التزاماً كاملاً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاعتقال والاحتجاز وسلامة الإجراءات. وعلى مجلس النواب الأردني إجراء إصلاح قانوني لضمان حق المحتجز في الاتصال بمحاميه دون أي تأخير غير مبرر، وليس فقط بعد توجيه التهمة إليه.

وعليه أيضاً الإصرار على ممارسة وظائفه الرقابية العامة على قوات الأمن والمخابرات. وعلى نقابتي المحامين والأطباء الأردنيتين العمل لضمان قدرة العاملين الطبيين على التواصل مع المحتجزين، وقدرتهم على الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة دون خوف من الانتقام. أما على المستوى القضائي، فعلى مجلس القضاء الأعلى أن يعمل على تعزيز استقلالية القضاء وضمان عدم مقاضاة المدنيين إلا من قبل النيابة العامة المدنية. وإذا ارتكب موظفو الدولة وعناصرها جرائم ضد حقوق الإنسان، فعلى النيابة العامة الأردنية محاسبتهم.

إلى الحكومة الأردنية

ـ التحقيق في ممارسة دائرة المخابرات العامة للاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك مدى التزامها بالقوانين الأردنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ـ توضيح الأسس القانونية لصلاحيات أعضاء المخابرات في تنفيذ الاعتقال والاحتجاز.

ـ فرض حظر فوري على اعتقال الأفراد. كما يجب تقديم جميع من تحتجزهم الدائرة حالياً إلى هيئة قضائية مستقلة للنظر في شرعية احتجازهم، بما في ذلك النظر في توفر الأساس الكافي لهذا الاحتجاز. ووفقاً لقرار المحكمة، يجب نقل كل من تتضح ضرورة استمرار احتجازه إلى مركز احتجاز نظامي، ويجب أن يتمتع بجميع الحقوق والضمانات التي هي من حق المحتجزين بموجب التزامات الأردن في مجال حقوق الإنسان.

ـ وإلى أن يصبح تنفيذ هذه الإجراءات ممكناً، يجب بالحد الأدنى وضع جميع نشاطات الضابطة العدلية تحت إدارة النيابة العامة وحدها. ويجب ضمان تزويد الدائرة النيابة العامة بأسماء جميع الأشخاص المحتجزين وبمعلومات كاملة حول كيفية التصرف بقضاياهم، وذلك على وجه السرعة.

ـ التعليق الفوري لقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة ريثما تجري إعادة النظر فيهما من قبل مختصين قانونيين محايدين، وذلك من حيث وفاؤهما بالتزامات الأردن القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويجب أن تشمل إعادة النظر إلغاء هذا القانون أو تعديله لضمان وفائه بهذه الالتزامات. كما يجب أن تخلص إعادة النظر إلى التوصية بخطوات يكون من شأنها ضمان الاستقلالية التامة لأية محكمة تنظر في قضايا أمن الدولة وضمان فصلها عن الجيش والسلطة التنفيذية.

ـ ضمان عدم تجاوز فترة الاحتجاز المسموح بها قبل مثول المتهم مثولاً تاماً أمام القضاء 24 ساعة في أية حال من الأحوال، وهذا ما ينص عليه قانون أصول المُحاكمات الجزائية الأردني.

ـ إنشاء مكتب يكون من صلاحيته إجراء تحقيق شامل ومحايد في حالات الادعاء بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب، أو الانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية في مراكز دائرة المخابرات العامة.

ـ تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية حتى:

أ: يسمح للمحتجزين باتصالٍ غير مقيد بالمحامين دون أي تأخير غير مبرر.

ب: يسمح لهم بتقديم التماس عاجل إلى محكمة مستقلة محايدة لدراسة مبررات احتجازهم.

ت: جعل الأدلة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة غير مقبولة أمام المحاكم.

ـ المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

إلى مجلس النواب الأردني

ـ إنشاء لجنة دائمة لشؤون الأمن والمخابرات تمارس الرقابة.

ـ دعم برنامج الدفاع القانوني العمومي بالتعاون مع نقابة المحامين الأردنيين من أجل توفير الاستشارة القانونية للأشخاص المحتجزين بدعوى ارتكاب جرائم أمنية.

الإسلاميون يؤكدون سوء نوايا البابا.. والانجيليون والكاثوليك يواصلون إعلان براءتهم.. واتهام البابا بالنازية والتحالف مع بوش

تحذير من ردود أفعال الجيش والشرطة إذا تم توريث جمال.. وصف احتفالات الحزب الحاكم بالجنازات.. ومعارك على خلفية مقتل السنانيري

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس، عن نشر الصحف تصريحات الرئيس التي أدلى بها لرؤساء تحرير الصحف الذين رافقوه في زيارته الخاطفة للسعودية، كما ركزت الصحف الحكومية على بدء أعمال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، والاستعدادات لشهر رمضان المبارك أعاده الله علينا جميعا، مسيحيين ومسلمين، باليمن والخير والبركات، التي لا يمكن ان تأتي طالما ظلت حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، والممثلة لهكذا حزب حاكم إذ حدث تصادم بين جرار قطار وعربة توليد طاقة كهربائية أمام الورش الفنية للسكة الحديد في أسوان، دون وقوع خسائر ـ واستمر تعطل القطارات واضطراب مواعيد قيامها، وتهديدات عمال المحلة بالاضراب ومواصلة الأسعار ارتفاعها، ووعود حكومية بالسيطرة عليها، ولا نعرف كيف ان حكومة تمثل رجال الأعمال تفعل ذلك، وقرار النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود حفظ التحقيقات في قضية عمر أفندي، وقرار وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي منح الجنسية لـ183 من أبناء المصريات المتزوجات من غير المصريين وارتفاع 12 سنتيمترا آخر في مستوى المياه ببحيرة ناصر خلف السد العالي، وتوالي ردود الأفعال على تصريحات بابا الفاتيكان وان أخذت في التراجع، وهذا أفضل للجميع واستمرار التحقيقات في غرق الكراكة الخطاب في قناة السويس، وإلى بعض ما لدينا اليوم، وهو متنوع وكثير.

حكايات وروايات

ونبدأ بالحكايات والروايات ورد الدكتور زكريا عزمي على قضية ترقية قريبة السيدة حرمه لوظيفة عميد كلية السياحة والفنادق بجامعة الاسكندرية، فقال زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع ـ يوم الأحد:

«في اتصال تليفوني نفى لي الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، أن يكون له أي صلة من قريب أو بعيد بتعيين الدكتورة فاطمة صلاح الدين موسى في وظيفة عميد كلية السياحة والفنادق بجامعة الاسكندرية وقال: انه يتحدى أن يقول كل من رئيس جامعة الاسكندرية أو وزير التعليم العالي أو أي مسؤول آخر انه قام بالاتصال به لتعيين الدكتورة فاطمة في هذا المنصب، وفي نفس الوقت أكد الدكتور عزمي في اتصاله التليفوني، أن العميدة المذكورة ابنة خالة زوجته لكنه ينفي ويقطع أي علم له بتعيينها أو انه تدخل لصالحها وقال: انه عرف بالخبر بعد تعيينها وليس قبل ذلك.

وعندما سأله: وماذا فعلت في التظلم الذي تقدم به أحد الأساتذة بكلية السياحة والفنادق والذي هو أحق بمنصب العميد كما يقول ملف خدمته؟! قال الدكتور عزمي: انه لم تصله أي شكوى أو تظلم وطلب أن ترسل إليه الأوراق لكي يرسلها بدوره كما هو متبع الى وزير التعليم العالي للتصرف فيها.

قلت للدكتور زكريا: ان هذا غير كاف وأرجو أن تطلب من وزير التعليم العالي أن ينصفه إذا كان الحق معه وتدعمه الأوراق والمستندات من خلال ملف خدمته.

وفي النهاية أشكر الدكتور زكريا عزمي على سرعة استجابته للرد على ما نشر حول هذه الواقعة وأتوقع أن يتم انصاف صاحب الشكوى فالأهم أن تعاد الحقوق إلى أصحابها».

وأمس ـ الثلاثاء ـ أدلت الدكتورة فاطمة صلاح الدين موسى، بتصريحات لمراسل «المصري اليوم» بالاسكندرية زميلنا سامي خير الله قالت فيها:

«نعم علاقتي قوية ومحترمة بزوج ابنة خالتي الدكتور زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي لم يتدخل من قريب أو بعيد في تعييني كعميدة، ولم يعرف أصلا بترشيحي لهذا المنصب، هذه الأزمة «مفتعلة» من قلة «مغرضة» هدفهم إثارة البلبلة والفتنة داخل أروقة الكلية والجامعة.

لم أخذ حق أحد، ولم أسلب مناصب الغير، كنت مرشحة من قبل د. محمد عبداللاه، رئيس الجامعة السابق والقرار خرج في عهد د. حسن ندير خير الله الرئيس الحالي، فلا ذنب لي في أن قيادة الجامعة اختارتني كعميدة للكلية، وأضافت «ان كان بعض زميلاتي أو زملائي يرون أنني ليس لي الحق في تعييني كعميدة، فهذه قضيتهم ولا ذنب لي فيها أما عن مطالبة البعض بفتح تحقيق معي في هذا الشأن فأهلا وسهلا به ان كان قانونيا فلا أحد فوق المساءلة، فأنا على استعداد تام لهذا الأمر إن صح، وعن إضراب بعض الأساتذة قالت العميدة: انها «بلبلة» لا أكثر ولا أقل، والجميع هنا على قلب رجل واحد، والمارقون لا يتعدون أكثر من اثنين أو ثلاثة، لا يمثلون أي ثقل في كتلة هيئة التدريس بالكلية».

الأمن والإخوان

وإلى قضية تعذيب وقتل أو انتحار القيادي الاخواني كمال السنانيري، وزميلنا محمد الباز وقيامه بنشر تحقيق في جريدة «الفجر» تضمن نشر صورة لخطاب علي جريشة الى فؤاد علام، والذي أشار إليه علام وأنكره جريشة، ونصه هو:

«الأخ العميد فؤاد بك علام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد، فقد أوصل لي الأستاذ عمر الأوراق الخاصة بالأستاذ كمال السنانيري ـ رحمه الله ـ وأطلعت عليها، وإذ أشكر لك هذا الاهتمام الكريم، فإنني أنوه إلى أنني بدأت أراجع تفكيري في هذا الموضوع، وأرى حاليا الكف عن الخوض في هذه الموضوعات وعسى أن يكون من السلك العملي ومن حسن معالجة الأمور بالهدوء والصدر الواسع ما يتيح الفرصة لإعادة الثقة كاملة في نفوس الجميع، والله المستعان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

والأستاذ عمر، هو المرحوم عمر التلمساني المرشد الثالث للإخوان، وكان علام قد سلمه الأوراق ليرسلها لجريشة، وبالتأكيد اطلع عليها، وهو ما يثير التساؤلات حول القول ان التلمساني أرسل ليوسف ندا ملفا ليحفظه حول مشاركة علام في تعذيب وقتل السنانيري.

معركة البابا

وإلى المعركة ضد بابا الفاتيكان، واستمرار التركيز على تاريخه النازي ومحاولته التبرؤ منه بالتقرب لليهود بمهاجمة المسلمين والإسلام، وللتوافق مع مواقف الرئيس الأمريكي بوش، فقال عنه زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» ورئيس تحرير صحيفة «الأهالي» ـ لسان حال حزب التجمع اليساري، نبيل زكي في «أخبار» الاثنين:

«وإذا نحينا جانبا العبارة التي يتناول فيها البابا بنديكت ما أتى به الاسلام وما تحدث به عن نشر الدين بالسيف «لأنه من الواضح ان الرجل يتحدث عن جهل وعدم معرفة بمبادىء وتعاليم الاسلام»، فاننا نكتشف الانحياز الفاضح لبابا الفاتيكان ضد العرب والمسلمين.

فالعنف وسفك الدماء وتدمير الدول والحضارات وإبادة البشر، هو السمة الرئيسية لسلوك وسياسات الغرب الأوروبي والأمريكي، وبابا الفاتيكان أول من يعرف ان الاسرائيليين يستخدمون نصوصا من التوراة لتبرير المذابح والمجازر للنساء والأطفال وللعدوان وارتكاب كل أنواع الجرائم ضد الانسانية بما في ذلك اقتلاع شعب بأكمله من أرضه.

وبابا الفاتيكان يعلم ان الرئيس الأمريكي هاري ترومان هو الذي أمر بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين. المشكلة التي يجب على بابا الفاتيكان ان يدرسها هي كيفية التصدي لهؤلاء الذين يستخدمون الدين لأغراض عدوانية، صحيح انه يوجد بين المسلمين ارهابيون مجرمون يحرفون الآيات ولا يعرفون صحيح الدين، ولكن الارهاب ليس له دين، وبابا الفاتيكان يعرف ان هناك ارهابيين من أخطر الأنواع لا ينتمون الى الدين الاسلامي، ويعرف أن أبناء الديانات عاشوا في سلام ووئام لقرون في العالم العربي، وكان المنتظر من رجل يدافع عن الدي ان ينتفض غضبا في مواجهة هؤلاء الذين يستغلون الدين لتحقيق اطماعهم التوسعية، مثل هؤلاء الذين يروجون لفكرة ان عودة المسيح مرتبطة باستيلاء إسرائيل على كل أرض فلسطين وبناء الهيكل، وهم الانجيليون الصهاينة في الولايات المتحدة الأمريكية وكان المأمول من بابا الفاتيكان ان يكشف القناع عن ذلك الذي يدعي ان الله أراده ان يصبح رئيسا! «وهو الرئيس جورج بوش الابن»، هل انحاز بابا الفاتيكان الى مشروعات الحرب في البنتاغون ويقدم تبرير الحروب العراق ولبنان وافغانستان ولما يستجد من حروب أخرى ضد إيران وغيرها؟! أم انه وقع في خطأ ويحاول التراجع عنه وتصحيح موقفه؟».

ونفس الاتهام وجهه للبابا زميله سليمان قناوي بقوله: «يسير بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر على خطى جورج دبليو بوش! فإذا كان الأخير قد وصف المسلمين بالفاشيين منذ حوالي شهر ولم يرده أحد، لماذا لا يتقدم بنديكت خطوة ويقتبس من كتاب قديم لامبراطور بيزنطي فرية أن الاسلام انتشر بحد السيف.

ولذلك فان تصريح البابا بأنه يأسف لأن كلامه أسيء فهمه لا يعد اعتذارا، كما لا يمكن القبول بأنه جاء عرضا أو عفويا أو عن غير سابق قصد أو ترصد، فما الذي دفع البابا الى ترديد ما قال؟ أغلب الظن ان المسلمين سيظلون يدفعون ضريبة السيف اليهودي المسلط على رقبة بنديكت لأنه خدم في الجيش النازي وعمل على انشاء حواجز ضد دبابات الحلفاء في النمسا المجارة وذلك حتى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، والتحق منذ عام 1941 بشبيبة هتلر، فهل يكون هذا الاقتباس الأخير للبابا هو القربان الذي يقدمه بنديكت لليهود تأكيدا على وفائه لهم».

وتأكيد لما قاله نبيل وسليمان، قال زميلهما جلال دويدار في نفس العدد:

«ليس من تفسير لما حدث والذي لم يكن له أي مبرر يستند الى العقل والمنطق سوى أن راتسينجر كان ضحية عملية ابتزاز لماضيه كعضو في منظمة «الشبيبة النازية الهتلرية»، لقد كان موقفا عاقلا أن يعمل بابا الفاتيكان على احتواء الأزمة التي تسبب فيها بتصريحه الشائن الذي لم يكن شيئا عفويا، هذا الاعتذار لا شك سيضع حدا لأي تداعيات كان من المحتم ان تمس العلاقات بين الأديان والجهود المبذولة كي تقوم هذه العقائد الروحية على أسس قوية تساهم في انقاذ البشرية من مآسيها ومآزقها».

ونترك زملاءنا الثلاثة في «الأخبار» لنسير نحو «الوفد» في نفس اليوم وزميلنا وصديقنا جمال بدوي وقوله في عموده اليومي ـ كلام في العضم ـ «المحاضرة التي ألقاها بابا الفاتيكان بالأمس أمام جامعة ألمانية أعادت الى الأذهان ذكرى الخطاب الذي ألقاه البابا أوريان الثاني في نهاية القرن الحادي عشر في مجمع كليرمونت بجنوب فرنسا، والفرق بينهما أن المحاضرة الجامعية كانت محصورة على رجال اللاهوت بينما كان خطاب «أوربان» علنيا وصريحا وأمام حشود من الكاثوليك، انفعلوا بأكاذيب البابا عن المذابح التي يتعرض لها الحجاج الأوروبيون في القدس، ولبت الحشود نداءه بشن حرب مقدسة على المسلمين في الشرق ورفع البابا شارة الصليب فكانت تلك بداية الحروب التي دامت قرنين وكبدت المسلمين والمسيحيين خسائر فادحة في الأرواح والأموال وكانت سببا في إفاقة المسلمين من غفلتهم فوقفوا جبهة واحدة، وهبوا لتحرير الديار من الكيانات الصليبية الدخيلة حتى تم لهم النصر المؤزر.

×× ان التاريخ سلاح ذو حدين ونحن المسلمين نرى الجانب الايجابي منه، وهو الجانب الذي يتبنى التعايش والسلام والتقارب بين أبناء الديانات السماوية وغيرنا يلتزم الجانب السلبي ويعمل على التنقيب في الحفائر التي تطعن في الاسلام وينفض عنها التراب، ويضعها في صورة توافق مزاج العصر الحديث، وهذا هو ما فعله بابا الفاتيكان!!».

الإسلاميون وبابا الفاتيكان

ومن معركة البابا التي خاضها ضده كتاب وصحافيون وسياسيون إلى ردود أخواننا في التيار الاسلامي بادئين بالاستاذ بجامعة الأزهر الدكتور عبدالله النجار الذي قال يوم الاثنين في عموده اليومي بـ«الجمهورية» ـ قرآن وسنة ـ «لن يشفع لبابا الفاتيكان «بنديكيت السادس» في العبارات التي رددها في محاضرته بجامعة رجنسبرغ بألمانيا والتي تصف أشرف خلق الله أجمعين محمدا ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأنه لم يأت إلا بما هو شرير ومناف للانسانية ما يقال: انه كان يستشهد بما قاله امبراطور بيزنطي منذ ستة قرون، لقد أخذ البابا معلوماته من مستنقع آسن، فإن ناقل الاساءة مسيء، ولا يصح أن يعذر فيما نقله من عبارات تسيء الى اشرف الناس عن غيره إلا إذا أورد تلك العبارات مع غيرها مما يبرز جانب الزور والبهتان فيها، أو يقرنها بما يبطلها من النقول التي تذكر هذا النبي العظيم بالفضل والخير، فإن اتباع السيئة الحسنة مما يخفف من آثارها ويدل على حياد قائلها، وأنه لم يقصد الاساءة الخالصة، وانما كان يقصد الدراسة الموضوعية الهادفة، وإذا كان من الممكن أن يعذر البابا بعدم تمكنه أو إلمامه الصحيح بعلوم الاسلام، فإن الذي لا يمكن أن يعذر فيه هو عدم التمييز بين ما يقال وما لا يقال، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بأمن العالم وسلامه، وبث روح التسامح التي جاءت بها جميع الأديان».

ونتحول الى «أهرام» نفس اليوم ومقال وزير الأوقاف الدكتور محمود حمدي زقزوق، وهو دارس وخبير بألمانيا، وقوله فيه:

«فهل أراد قداسة البابا أن يستغل هذه المناسبة في اليوم التالي لذكرى أحداث الحادي عشر من سبتمبر للهجوم على الإسلام وربطه بالتالي بالارهاب دعما للفكرة السائدة في الاعلام الغربي عن الربط بين الاسلام والارهاب وتواصلا مع مسلسل الرسوم الكاريكاتورية الدانماركية؟ أم أراد أن يبرهن على تفوق المسيحية على الاسلام؟ ان الأمر الجدير بالملاحظة ان قداسة البابا في هجومه على الاسلام قد اعتمد على كتاب أصدره الاستاذ عادل تيودور خوري لبناني الأصل عمل أستاذا للاهوت في جامعة مونستر بألمانيا وأعرفه جيدا منذ ما يقرب من عشرين عاما وكثيرا ما اشتركنا معا في مؤتمرات دولية للحوار بين الأديان وله مؤلفات كثيرة عن الاسلام بالألمانية ولكن آراءه وتصوراته عن الاسلام لا تتفق في كثير من الأحيان بطبيعة الحال مع تصورات المسلمين، ان اختزال الجهاد في الإسلام في الحرب ضد الآخرين لنشر الاسلام بالسيف هو تفسير خاطىء لهذا المفهوم فنشر الاسلام لا يكون إلا بالاقناع وبالحجة والبرهان والاسلام لم ينتشر بالسيف ـ كما يشاع ـ ولكن بقوته الذاتية وكمثال على ذلك انتشار الإسلام في جنوب شرق آسيا والصين عن طريق التجار المسلمين الذين لم يكونوا مسلحين لارغام الناس على اعتناق الاسلام، والشيء نفسه في دول غرب افريقيا التي انتشر الاسلام فيها عن طريق الصوفية دون قهر أو ارغام، ومما تجدر الاشارة إليه هنا ان المسلمين حينما فتحوا مصر لم يرغموا أحدا من اهلها على الدخول في الاسلام ولذلك ظل المسلمون في مصر أقلية مدة قرنين من الزمان وأي تجاوزات او انحرافات عن هذا الخط الواضح للإسلام لا يجوز إلصاقها بالإسلام بأي حال من الأحوال.

وقد أنصف بعض الكتاب الغربيين الإسلام ورفضوا مقولة انتشاره بالسيف ومن بين هؤلاء المستشرق المعروف توماس ارنولد في كتابه: «الدعوة إلى الإسلام».

والقرآن نفسه يقرر منهج الدعوة الى الاسلام بقوله: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن».

ومن رسائل النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن «انه من كان على يهودية أو نصرانية فلا يفتن عنها».

والاسلام هو الدين الوحيد الذي قرر حرية العقيدة حين قال: «لا إكراه في الدين» وسورة البقرة التي وردت فيها هذه الآية ليست من السور المبكرة ـ كما قيل ـ وانما هي من السور المدنية المتأخرة.

وقال أحال الاسلام مسألة العقيدة الى المشيئة الحرة للإنسان في قوله تعالى: «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر».

وإذا كانت المحاضرة تريد ان تلصق تهمة العنف بالإسلام فمن حقنا أن نسأل: ألم تكن الحروب الصليبية عنفا وإرهابا وعدوانا سافرا على شعوب آمنة في المنطقة العربية حينذاك؟، وألم يكن الفاتيكان مساعدا ومشجعا وداعما لهذه الحروب التي راح ضحيتها آ